مؤتمر ظاهرة التكفير .. الأسباب .. الآثار .. العلاج

المحور ٣- البحث ٢

الأسباب الفكرية لظاهرة التكفير

مسيكة بنت عاصم بن عبدالله القريوتية

ماجستير في الدعوة

إنَّ الحمد للّه، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا من يَهده اللّه فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أنْ لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبده ورسوله ﷺ وبعد.

فإنَّ الأسباب التي أدَّت إلى انحراف من انحرف من هذه الأمة في باب التَّوسُّع في إطلاقات التَّكفير دون ضوابط شرعيَّةٍ كثيرةٌ ومتعدِّدةٌ، وتختلف من بلدٍ إلى آخر، ومن جماعةٍ إلى أخرى، ومن وقتٍ إلى آخر، إلا أنَّ هناك أسبابٌ مشتركةٌ بينها.

وإنَّ معرفةَ الأسباب لا بدَّ منها لمن أراد العلاج. ولما كانت الشّريعة الإسلاميَّة شاملةً وكاملةً، فإنَّ المرجع في تقييم المشكلات ومعرفة أسباب الانحراف وعلاجه هو الكتاب والسُّنَّة والإجماع.

وأهل العلم فقط هم الذين يحقُّ لهم تقييمُ الانحراف وأسبابه، ولا يجوز ذلك لسواهم من المحلّلين وغيرهم، وخاصةً الأسباب الفكريَّة منها.

وهذا ما دفعني للمساهمة في الكتابة بهذا البحث للمؤتمر العالمي لظاهرة التكفير (الأسباب–الآثار–العلاج) الذي تنظِّمه –مشكورةً– جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالميَّة للسنَّة النَّبويَّة والدِّراسات الإسلاميَّة المعاصرة، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة.

وقد أجملت الأسباب الفكريَّة منها في المباحث التالية:

المبحث الأول: ضحالة العلم الشرعي.

المبحث الثاني: تغليب الهوى على الشرع.

المبحث الثالث: تأويل النُّصوص بما يخالف فهم السلف.

المبحث الرابع: الابتعاد عن العلماء الراسخين، والطعن فيهم.

المبحث الخامس: اتِّباع الأقوال الشاذَّة.

المبحث السادس: ظهور بعض الأحزاب والجماعات المنحرفة ومخالطتهم والأخذ عنهم.

المبحث السابع: التَّسرُّع والاندفاع.

وقد أسميت البحث: " الأسباب الفكرية لظاهرة التكفير ".

وقد حرصت في عملي أنْ أجمع كلام العلماء السَّابقين، وعلمائنا المعاصرين، فالعلم كما قيل: "إما نقلٌ مصدَّقٌ، أو بحثٌ محققٌ، وما سوى ذلك فهذيانٌ مزوّقٌ".

وإني لأشكر الله عزَّ وجلَّ أنْ يسَّر لي هذه المشاركة في هذا المؤتمر، راجيًة أنْ أكون قد أسهمتُ بما ينفع ويفيد، ويحقِّق أهداف هذا المؤتمر النَّبيل، ثم أشكرُ جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسُّنَّة النَّبويَّة والدِّراسات الإسلاميَّة المعاصرة، وكذلك جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة؛ لما لهما من دورٍ ريادي في خدمة القضايا الإسلامية والعالمية المعاصرة.

والحمد لله رب العالمين...

المبحث الأول
ضحالة العلم الشرعيّ

لقد أمر ديننُا الحنيف بالعلم والتَّفقُّه في الدِّين، إذْ يقول النبيُّ ﷺ: « من يرد اللّه به خيراً يفقهه في الدين»[1]، وقال ﷺ: «ألا سألوا إذا لم يعلموا، فإنَّما شفاء العيّ السؤال»[2].

أما الجهل بالدِّين فهو داءٌ عظيمٌ، وسببٌ لكلِّ بليَّةٍ في الدِّين والدُّنيا، "بل هو قاتلٌ؛ ولذلك ما خرج أحدٌ إلى الفتن إلا بسبب جهله. ولقد أحسن العلامة ابن القيم –رحمه اللّه تعالى– في قوله[3]:

والجهلُ داء قاتلٌ وشفاؤه ... أمران في التركيب متفقانِ

نصٌّ من القرآن أو من سنةٍ ... وطبيب ذاك العالم الربانيّ

فإذا كان الكتابُ والسُّنَّة دواءً، فإنَّ صرفَه وفهمه يكون من العالم الربانيّ، لا من فهْم آحاد الناس"[4].

والجهل من أبْرز سِمَات أهل البدع، يقول الإمام الشاطبيّ– رحمه اللّه –: "إنَّ الإحداث في الشريعة إنما يقع إما من جهة الجهل، وإما من جهة تحسين الظنّ بالعقل، وإما من جهة اتِّباع الهوى في طلب الحقِّ"[5].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب العلم (ح٧١)، ومسلم كتاب الإمارة باب النهي عن المسألة (ح١٠٣٧) عن معاوية رضي اللّه عنه.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب الطهارة باب في المجروح يتيمم (ح٣٣٦) والدارقطني ١/ ١٨٩عن جابر وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير(٤٣٦٢).

(٣) نونية ابن القيم ص ٢٦٥.

(٤) فتنة الخوارج، لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وهي كلمة في ندوة بالمدينة النبوية بمناسبة(جائزة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة)لشريط مفرّغ)بتصرفٍ يسير.

(٥) الاعتصام ٢/ ٢٩٣.

وهو – أي الجهل– من الأسباب الخطيرة في نموِّ فِكْرِ التَّكفير بغيرِ حقٍّ، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله–: " والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل"[1].

ولقد جمع أهل البدع بين الجهل والظُّلم في تكفير المخالف، بخلاف أهل السُّنَّة والجماعة الذين جمعوا بين العلم والعدل والرَّحمة مع المخالف وغيره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى–: "وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان، فيهم العلم والعدل والرَّحمة، فيعلمون الحقَّ الذي يكونون به موافقين للسُّنَّة، سالمين من البدعة، ويعدلون فيمن خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (المائدة:٨)، ويرحمون الخلق، فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون لهم الشَّرَّ ابتداءً، بل إذا عاقبوهم وبيَّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحقّ، ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنْ يكون الدين كلُّه لله، وأنْ تكونَ كلمةُ الله هي العليا"[2].

لقد كان الجهل بأحكام الشَّريعة الإسلاميَّة من أوَّل صفات الخوارج، الذين كانوا أوَّل من تولَّى وزر التَّكفير في هذه الأمَّة، حين كفَّروا أصحاب النَّبيِّ ﷺ الذين عدَّلهم الله ورسوله، وشُهِد لهم بالخيريَّة، بل اعترض أوَّلُهم على قسمة النبيِّ ﷺ الفيءَ يوم حنين[3].

يقول الإمام القرطبيّ –رحمه الله– مبيِّناً جهل الخوارج وقِلَّة فهمهم:

" وكفى بذلك أنّ مُقَدَّمهم ردّ على رسول الله أَمْرَه، ونسبه إلى الجور، ولو

(1) بغية المرتاد ٣٤٥/١.

(٢) الرد على البكري ٤٩٠/٢.

(٣) انظر: صحيح مسلم، كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم (ح١٠٦٣) عن جابر رضي الله عنه.

تبصَّر لأبصر عن قُرْبٍ أنه لا يتصوّر الجوّر والظلم في حقِّ رسول الله ﷺ..... ويكفيك من جهلهم وغلوّهم في بدعتهم حكمهم بتكفير من شهد له رسول الله ﷺ بصحَّة إيمانه، وبأنه من أهل الجنَّة، كعليّ وغيره من صحابة رسول الله، مع ما وقع في الشريعة، وعُلِم على القطع والثبات من شهادات الله ورسوله ﷺ لهم، وثنائه على عليّ-رضي الله عنه- والصحابة عمومًا وخصوصًا"[1].

وينطبق هذا الجهل على أذنابهم الذين أخبر النبي ﷺ أنهم سيأتون في آخر الزمان، ونعتهم بقوله: (يأتي في آخر الزمان قومٌ حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البريَّة، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرَّميَّة، لا يجاوز إيمانُهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإنَّ قتْلَهم أجرٌ لمن قتلهم يوم القيامة)[2]، وجاء في روايةٍ أخرى: (يقرءُون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولا تعيه قلوبهم)[3].

وقد تحقَّق ما أخبر به النَّبيُّ ﷺ، وخرج أولئك المفسدون، وكان هذا من علامات نبوَّته ﷺ.

وإنَّ الجهل الذي عمَّ أتباع هذا الفكر الغالي المنحرف شاملٌ لرؤسائهم، وإنْ حاولوا أنْ يظهروا أنهم علماء، فهم في حقيقة الأمر رؤساءُ جُهَّالٌ، يفتون بغير علمٍ، فيَضلّون ويُضلّون، وحتى لو كان جهلُهم راجعًا إلى تأويلٍ واجتهادٍ مزعومٍ؛ لأنَّه اجتهادٌ ممن لم تكمل أهلِّيته، "وإلا لما أقدم على عملٍ يحوي المفاسد، ويجرّ هذه الويلات على الدُّول المسلمة، حُكَّامًا وشُعُوبًا، وعلى

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١١٤/٣.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب بدء الوحي، باب علامات النبوة في الإسلام (ح ٣٦١١)، ومسلم كتاب الزكاة باب الزكاة باب التحريض على قتل الخوارج (ح ١٠٦٦) واللفظ للبخاري، عن علي رضي الله عنه.

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٧١٩/٨، ولم أقف على تخريجه.

الدَّعوة والقائمين عليها. وهل أصاب المسلمين بعد الصحابة –رضي الله عنهم– ما أصابهم؛ إلا بإهمالهم كثيرًا أو قليلاً من القواعد الشرعيَّة، ونسيانهم حظًّا مما ذُكِّروا به؟ [1]".

إنَّ جهل هؤلاء شمل الجهل بكتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، وبمسائل التَّكفير وقواعده، وكلام السَّلف في ذلك، ابتداءً من النصوص المتواترة في النَّهْي عن تكفير المسلم بلا دليلٍ شرعيّ، وما جاء من وعيد فاعله، ثم الجهل بالمسائل المتعلِّقة بمسألة التَّكفير تفصيلاً، من حيث التَّفريق بين التَّكفير المطلق الوارد في النُّصوص وأقوال الأئمة وبين التَّكفير المعيَّن، وعدم مراعاة ما يقوم بالشَّخْص المعيَّن من موانع تمنع من الحكم عليه بالكفر، وإنْ كان عملُه أو قوله كفراً يُخرِج من الملَّة، وكذلك الجهل بمن له ولايةٌ وسمعٌ وطاعةٌ، والجهل بالضَّرورات العلميَّة الواجب توافرها في العالم المفتي، كمعرفة مقاصد الشريعة، وأدوات الاستنباط، واللغة العربية، والواقع، والتَّاريخ والسُّنن الكونيَّة، ونحوها.

يقول معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ– نفع الله به–: " والجهل بالدِّين أو الجهل بقواعد الشَّرع، أو الجهل بالحقوق، هذا يؤدِّي إلى حدوث الفتن؛ لأنَّ من كان عنده جرأةٌ وغيرةٌ باطلةٌ غير منضبطةٍ، فإنه سيتجرَّأُ بجهله على أنْ يخوض الفتنة"[2].

ومن الأصول الكبرى والقواعد العظمى التي قرَّرها الشرع، واتَّفق عليها سلف الأمة، – ومع ذلك يجهلها أصحاب الفكر الضَّالِّ المنحرف أو يتجاهلونها–:

(١) التكفير في ضوء السنَّة، للدكتور باسم الجوابرة ص ١٩.
(٢) فتنة الخوارج، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

حقُّ السمع والطاعة لولاة الأمر. إذ إنَّ من أصول أهل السنَّة والجماعة الطاعة لولاة الأمر المسلمين والدُّعاء لهم، وترك الخروج عليهم، يقول عبادة بن الصامت –رضي الله عنه–: " بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره، وأنْ لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم أو نقول بالحقِّ حيثما كنَّا، لا نخاف في الله لومة لائم"(١).

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي– رحمه الله تعالى–: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضةً، ما لم يأمروا بمعصيةٍ، وندعو لهم بالصَّلاح والمعافاة"(٢).

وقد عقد الإمام الآجري –رحمه الله تعالى– باباً بعنوان: "بابٌ في السَّمع والطاعة لمن ولي أمر المسلمين، والصَّبر عليهم وإنْ جاروا، وترْك الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة " (٣).

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري –رحمه الله تعالى–: "ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بإنكار الخروج بالسَّيف"(٤).

وإنَّ الصَّبرَ على الجوْر والظُّلْم والأَثَرة من الولاة خاصَّةً أمرٌ مطلوبٌ شرعاً؛ وقد صحَّ عنه ﷺ أنه قال: "من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنَّه من خرج من السُّلْطان شبراً مات ميتةً جاهليَّةً"(٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس (ح ٧١٩٩).
(٢) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز الحنفي، ص ٣٧٩.
(٣) الشريعة ٣٧٣/١.
(٤) الإبانة عن أصول الديانة ص٢٠.
(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه و سلم: "سترون بعدي أمورا تنكرونها" (ح ٦٦٤٥)، ومسلم كتاب الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن(ح ١٨٤٩) واللفظ للبخاري، عن ابن عباس رضي الله عنه.

كما أنَّ فقْه الأمر بالمعروف والنَّهْي عن المنكر، واعتبار المصالح والمفاسد الشَّرْعيَّة، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، فيما يتعلَّق بالسِّياسة الشَّرعيَّة وغيرها، كلّ ذلك من أعظم ما يجب على المسلم معرفته.

وكذا الجهل بقضيَّة الحكم بغير ما أنزل الله، وحقيقة الولاء والبراء، وأحكام الجهاد وضوابطه وشروطه، إذْ خلط أولئك الغلاة بين المحاربين الكفار والمسالمين منهم، وأساؤوا لأهلِ الذِّمة، بنقض العهود والأمان الذي أعطاه الشارع الحكيم للمعاهد، حيث قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (التوبة: ٦)، ولقول النَّبيِّ ﷺ: " قد أجرنا من أجرتِ يا أمَّ هانئ"[(١)]، وقوله ﷺ: "من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنَّة" [(٢)].

والواقع يحْكِي ما أدَّى إليه الجهلُ بالدِّين وعدم فقه هذه الحقائق والمصالح الكبرى، من المفاسد والأضرار العظيمة بالدِّين والدُّنيا، من تفجيرٍ وإهدارٍ للدِّماء، وإخلالٍ بالأمن، وإضرارٍ بالدَّعوة وبالأعمال الخيريَّة في كثيرٍ من الدُّول. والله المستعان.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به (ح٣٥٠)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان (ح٣٣٦) عن أم هانئ رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم (ح ٢٩٩٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

المبحث الثاني
تغليب الهوى على الشرع

لقد أمر الله تعالى باتِّباع الكتاب والسُّنَّة، وبالعدل في الأحكام، وحذَّر من البعد عنهما، ومن اتِّباع الهوى، قال تعالى: ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ (المائدة:٤٩)، وقال سبحانه: ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الارْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾(الصافات: ٢٦).

وقال جلَّ وعلا:﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالارْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (المؤمنون:٧١).

لهذا فإنَّ الواجبَ على المسلم التَّجرُّد للحقِّ، والعدلُ مع المخالف، وعدم اتِّباع الهوى في ذلك.

وإنَّ اتِّباع الهوى وترك الدَّليل الصَّحيح من الكتاب والسُّنَّة المطهَّرة من سمات أهل البدع، يقول الإمام الشاطبيّ–رحمه الله–: " سمِّي أهلُ البدعِ أهلَ الأهواء، لأنَّهم اتَّبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدِلَّة الشَّرعيَّة مأخذ الافتقار إليها، والتَّعْويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدَّموا أهواءَهم، واعتمدوا على آرائِهم، ثم جعلوا الأدلَّة الشَّرعيَّة منظورًا فيها من وراء ذلك"[1].

ومن أهلِ البدعِ: أصحابُ التَّكْفير بغير حقٍّ، الذّين اتّبعوا أهواءهم، فدفعهم الهوى والتَّهوُّر والعاطفة والانتقام من المخالف إلى التَّغافل عن إعمال القواعد الضَّروريَّة في الاستدلال، فلم يجمعوا بين الأدِلَّة، ولم يردُّوا المتشابه إلى المحكَم، ولم يعتدُّوا بفِقْه السَّلَف، ولا بفتاوى العلماء المعتبرين، إلا حين يكون لهم فيها شبهةٌ، أو ما يخدم غلُوَّهم.

(١) الاعتصام للشاطبي٢/١٧٦.

وإنَّ اتِّباع الهوى الذي يعدُّ من أسباب انتشار التَّكفير فرْعٌ عن الجهل، ودليلٌ على ضعف الدِّين؛ وذلك لأنّه كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى–: "وأصل ذلك أنَّ المقالة التي هي كفرٌ بالكتاب والسنَّة والإجماع يقال: هي كفرٌ، قولاً يُطلق، كما دلَّ على ذلك الدَّلائل الشَّرعيَّة، فإنَّ الإيمان من الأحكام المتلقَّاة عن الله ورسوله، ليس ذلك مما يحكم فيه النَّاس بظنونهم وأهوائهم"(١).

إنَّ التَّكفير لمجرد الهوى، دون علمٍ ودليلٍ، مِنْ كتاب الله تعالى وسنَّةٍ صحيحةٍ عن رسول الله ﷺ هو أمرٌ في غاية الخطورة، يقول سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ – حفظه الله–:

" وليعلم المسلم أنَّ الكلام على نواقض الإسلام، والكلام على ما يسبِّب الكفر والضَّلال من الأمور العظيمة المهمَّة التي ينبغي أن يُسار فيها على وفْق ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، وأنْ لا يكون الكلام في التَّكفير منطلقاً من الأهواء والشَّهَوات، فإنَّ ذلك خطره عظيم، فإنَّ المسلمَ لا ينبغي تكفيره، والحكم عليه بالكفر، إلا بعد قيام موجبٍ شرعيّ دلَّ عليه كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، و إلا فإنَّ التَّحدُّث في تكفير النَّاس وتكفير فلانٍ وفلانٍ، والحكم على هذا بأنَّه كافرٌ وبأنَّه فاسقٌ بمجرد الهوى وما تمليه النُّفوس، فإنَّ ذلك من الأمور المحرَّمة، والله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ الحجرات:٦) فإنَّ من عباد الله من كفَّروا المسلمين بأدنى ذنبٍ ارتكبوه، وبأدنى خطأٍ وقعوا فيه، فضلُّوا وأضلُّوا عن سواء السَّبيل"(٢).

(١) مجموع الفتاوى ١٦٥/٣٥.
(٢) في أوائل شرحه لـ " نواقض الإسلام ".

المبحث الثالث
تأويل النصوص بما يخالف فهم السلف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
تأويل النُّصوص تأويلاً فاسداً

إنَّ تأويل النُّصوص تأويلاً فاسداً[1] لينصر المرءُ مذهبَه هو شأنُ كلِّ الفرق المخالفة لمنهج أهل السنَّة والجماعة، حيث تزعم أنَّها على الدَّليل، وأنها المتَّبعة للكتاب والسُّنَّة، لكنْ حقيقة أمرها أنَّها تلوي أعناق النُّصوص بوجوهٍ متعسِّفةٍ؛ لتؤيِّد مذهبها الباطل، فتجعل الكتاب والسُّنَّة تابعَيْن لا متبوعَيْن، وما سواهما إماماً لا تابعاً.

يقول الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – في رسالته إلى أبي عبدالرحيم الجوزجاني:

"إنَّ تأويل من تأوَّل القرآن بلا سنَّةٍ تدلُّ على معنى ما أراد الله منه، أو أُثِر عن أصحاب رسول الله ﷺ، ويعرف ذلك بما جاء عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه، فهم شاهدوا النبي ﷺ وشهدوا تنزيله، وما قصَّه الله له في القرآن، وما عني به، وما أراد به أخاصٌّ هو أم عامٌّ؟ فأمَّا من تأوَّله على ظاهره بلا دلالةٍ من رسول الله ﷺ ولا أحدٍ من الصحابة، فهذا تأويل أهل البدع؛ لأنَّ الآية قد تكون خاصّةً، ويكون حكمها حكمًا عامّاً، ويكون ظاهرها على العموم،

(١) التَّأويل الذي هو صرْف اللفظ عن ظاهره له حالتان:الأولى: أنْ يدلَّ عليه دليلٌ، والمعنى يحتمله، وتدلُّ عليه القرائن، فهذا التأويل السائغ.الثانية: أنْ لا يدلّ عليه دليلٌ، فهذا تعسُّف، وهو التأويل غير السائغ، وهو المراد هنا. ينظر: فتح الباري لابن حجر ٣/٣٠٤.

وإنما قصدت لشيءٍ بعينه، ورسول الله ﷺ هو المعبِّر عن كتاب الله وما أراد، وأصحابه أعلم بذلك منا، لمشاهدتهم الأمر وما أريد بذلك.....إلى أن قال:

وإنما استعملت الأُمَّة السُّنَّة من النَّبيّ ﷺ ومن أصحابه، إلا من دفع ذلك من أهل البدع والخوارج وما يشبههم، فقد رأيتَ إلى ما خرجوا"[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله–:

" ونحن نعلمُ أنَّ القرآن قرأه الصَّحابة والتَّابعون وتابعوهم، وأنَّهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنَّهم أعلم بالحقّ الذي بعث اللّه به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدَّليل والمدلول جميعًا.

ومعلومٌ أنَّ كلَّ من خالف قولَهم له شُبْهةٌ يذكرها، إما عقليَّةٌ وإما سمعيَّةٌ، كما هو مبسوطٌ في موضعه. والمقصود هنا التَّنبيه على مثار الاختلاف في التَّفسير، وأنَّ من أعظمِ أسبابه البِدَعَ الباطلة التي دعَتْ أهلها إلى أنْ حرَّفوا الكَلِم عن مواضعه، وفسَّروا كلام اللّه ورسوله ﷺ بغير ما أُريد به، وتأوَّلوه على غير تأويله" [2].

وهذا التَّأويل الفاسد هو سبب كلِّ فتنةٍ و شرٍّ وقع في الأمَّة الإسلاميَّة. يقول الإمام ابن القيم –رحمه الله تعالى–: " وبالجملة فافتراق أهل الكتابين، وافتراق هذه الأمة على ثلاثٍ وسبعين فرقةٍ إنما أوجبه التَّأْويل، وإنَّما ارْتفعت دماء المسلمين يوم الجمل وصفِّين والحرَّة وفتنة ابن الزبير وهلم جرّاً، بالتأويل، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنّصيريّة من باب التَّأويل، فما امتحن الإسلام بمحنةٍ قط إلا وسببها

(١) مجموع الفتاوى ٧/ ٣٩٠.
(٢) مجموع الفتاوى١٣/ ٣٦٢.

التَّأويل"[1].

إنَّ فتنة الخوارج فيما اعتقدوه من التَّكفير بالمعصية وتكفير المسلمين إنَّما هو بسبب التَّأويل. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى–: "والخوارج إنَّما تأوَّلوا آياتٍ من القرآن على ما اعتقدوه، وجعلوا من خالف ذلك كافراً"[2].

وهذا التَّأويل الفاسد سببه الجهل، إذْ تقدَّم أنَّ النبيَّ ﷺ قال عن الخوارج وأذنابهم: "يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم". أي: "لا تفقهه قلوبهم، ولا ينتفعون بما تلَوْا منه، وليس لهم حظٌّ سوى تلاوة الفم والحنجرة والحلْق، إذ بهما تقطيع الحروف" [3].

إنَّ الجهل بالآية فيم نزلت وما القصْد منها؟ يجعل للآية عدَّةَ أوجهٍ تحتملها؛ لعدم الرُّسوخ في العلم الهادي إلى الصَّواب؛ لذا صار أولئك الضُّلال إلى التَّأويل بالتَّخرُّص الذي لا دليل عليه من الشَّريعة. وهذا معنى كلام الصَّحابي الجليل ابن عباس–رضي الله عنه– لما أرسل إليه عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– يسأله: كيف تختلف هذه الأمة ونبيُّها واحدٌ وقبلتها واحدةٌ؟ فقال ابن عباس: "يا أمير المؤمنين، إنما أُنزِل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أُنزِل، وإنه سيكون بعدنا أقوامٌ يقرءون القرآن، ولا يدرون فيما نزل، فيكون لكلِّ قومٍ فيه رأيٌ، فإذا كان كذلك اختلفوا"، فزجره عمر، وانتهره عليّ، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه، فأرسل إليه وقال: أعد عليَّ ما قلته، فأعاد عليه، فعرف عمر قوله، وأعجبه[4].

ومن التَّصوُّرات الخاطئة التي أدَّى إليها عدم الفهم والاستيعاب للنصوص

(١) أعلام الموقعين ٤/٢٧٦.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٦٤.
(٣) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض ٣/٣١٩.
(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢ /٤٢٥.

الشرعيَّة، تنزيل آياتٍ وردت في شأن الكفار على المسلمين. إذ كان ابن عمر –رضي الله عنهما–يرى الخوارج شرار خلق الله، وقال: "إنهم انطلقوا إلى آياتٍ نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين"[1].

فإنَّ الخوارج احتجوا على عليّ– رضي الله عنه– في قصَّة التحكيم قائلين: لا حكم إلا لله، واستدلوا بقوله تعالى: (إِنِ الحُكْمُ إِلا للهِ)(الأنعام: ٥٧)، وقالوا بأنَّ الإمام عليّاً حكَّم الرِّجال، وكفَّروه؛ نتيجةً لهذا الفهم الذي حمَّل الآية غير ما تحتمله.

قال الحافظ ابن حجر– رحمه الله– عن الخوارج: " وكان أوَّلُ كلَمةٍ خرجوا بها قولهم: لا حكم إلا الله، انتزعوها من القرآن وحملوها على غير محملها"[2].

وهذا مصداق ما أخبر النَّبيّ ﷺ عن فعلهم بقوله: "يقتلون أهل الإيمان"[3].

ومن قول عددٍ من أصحاب التكفير أيضاً: كفرُ مرتكب الكبيرة، مستدلِّين بقوله تعالى: ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة:٨١) فقالوا: من فعل كبيرةً ولم يتبْ منها وأصرَّ عليها، فقد أحاطت به خطيئته، فلم يستطع الفكاك منها، فصار مرتَّداً بذلك. وهذا القول لا شكَّ في بطلانه، إذْ من المعلوم أنَّ من مرتكزات أهل السنَّة والجماعة أنَّ المسلم لا يكفَّر المسلم بالذنب ما لم يستحلّه.

قال الإمام اللالكائي–رحمه الله–: " وأهل الكبائر في مشيئة الله عزَّ

(١) رواه البخاري في صحيحه تعليقاً ٢٤٣٩/٦ مع الفتح. وقال الحافظ ابن حجر بعد ذكره لهذا الأثر: "وصله الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكير بن عبدالله بن الأشج، أنه سأل نافعاً كيف كان رأي ابن عمر في الحرورية؟ قال: كان يراهم شرار خلق الله انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين، ثم صحح الحافظ إسناده. فتح الباري ٢٨٦/١٢.

(٢) فتح الباري ١٠/ ٤١٢.

(٣) تقدم تخريجه.

وجل، ولا نكفِّر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل أسرارهم إلى الله عز وجل" [1].

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري–رحمه الله–: " وندين بأنْ لا نكفِّر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ يرتكبه ما لم يستحلّه، كالزِّنا والسَّرقة وشرْب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج وزعمت أنهم كافرون.

ونقول: إن من عمل كبيرةً من هذه الكبائر، مثل الزنا والسرقة وما أشبهها مستحلاً لها غير معتقدٍ لتحريمها كان كافراً "[2].

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٧٧.

(٢) الإبانة ص ٢٠.

المطلب الثاني
عدم الرجوع إلى فهم السلف

إنَّ الرُّجوع إلى فَهْم السَّلَف لنصوصِ الكتاب والسُّنَّة أمرٌ حتْميٌّ، حيث شهد لهم النَّبيُّ ﷺ بالخيريَّة في قوله: "خيرُ النَّاس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"[(١)].

والواجب على كلِّ مسلمٍ أنْ يرجع في باب التَّكفير وغيره من أبواب الدِّين إلى فهْم السَّلف الصَّالح، في تفسير نصوص الوحْيَين، من الصَّحابة الأعلام –رضي الله عنهم– ومن سار على نهجهم، الذين أثنى الله عليهم وعلى دينهم، وحثَّ على اتّباع سبيلهم، وحذَّر من مخالفتهم، حيث قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾(النساء: ١١٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "من فسّر القرآن أو الحديث وتأوّله على غير التفسير المعروف عن الصَّحابة والتابعين فهو مفترٍ على الله، ملْحدٌ في آيات الله، محرِّفٌ للكَلِم عن مواضعه. وهذا فتحٌ لبابِ الزندقة والإلحاد، وهو معلومُ البطلانِ بالاضطرار من دين الإسلام"[(٢)].

وليس لأحدٍ أنْ يتأوَّل الآية أو الحديث على معنى يخالف –مخالفة تضاد– المعنى الذي فسّره به صحابة الرَّسول رضوان الله عليهم.

ومن أجل هذا الأصل (وهو فهم القرآن العظيم والسُّنَّة النَّبويَّة على ضوء

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد(ح ٢٥٠٩) ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم (ح٢٥٣٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤٣/١٣.

فهْم الصحابة رضوان اللّه عليهم)، نرى أهل السنة والجماعة (أهل الحديث)، لا يخوضون في تفسير القرآن العظيم، وبيان معاني الحديث بمجرد اللغة، والرأي والمعقول؛ بل ينظرون في الآثار، ويجمعون ما جاء عن السَّلَف في مصنَّفاتهم، ويبنُون عليه فقههم واجتهادهم. وعلى خلافهم أهل البدع والأهواء[1].

وإنَّ والابتداع والخسران كله في مخالفة نهج السَّلَف، وقد بيَّن النبيُّ ﷺ الفرقة النَّاجية من بين الثلاث والسبعين فرقة، بقوله: "ألا إنَّ منْ قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملَّة، وإنَّ هذه الملّة ستفترق على ثلاثٍ وسبعين، ثنتان وسبعون في النَّار وواحدةٌ في الجنة، وهي الجماعة"[2]. وفي روايةٍ: "كلهم في النَّار إلا ملّة واحدة" قالوا: ومن هي يا رسول اللّه؟ قال:" ما أنا عليه وأصحابي" [3].

وقال ﷺ في حديث العرباض بن سارية –رضي اللّه عنه–: "فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء المهديِّين الرَّاشدين، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنَّواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور، فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالة" [4].

(١) وسائل أهل الباطل لبازمول ص٣٤–٣٥.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب السنة باب شرح السنة (ح٤٥٩٩) والدارمي كتاب السير باب في افتراق هذه الأمة (ح ٢٥٢١) وأحمد ١٣٥/٢٨ وغيرهم، واللفظ لأبي داود، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية والعراقي والألباني. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠٤) عن معاوية رضي اللّه عنه.

(٣) أخرجه الترمذي كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (ح ٢٦٤١) وقال: هذا حديث حسنٌ غريبٌ مفسرٌ لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، عن عبداللّه بن عمرو بن العاص رضي اللّه عنهما. وحسَّنه الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (٥٣٤٣).

(٤) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب في لزوم السنة (ح٤٦٠٧)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (ح٢٦٧٦)، وابن ماجه، كتاب المقدمة، باب اتباع سنَّة الخلفاء الرَّاشدين المهديين (ح٤٢)، وغيرهم، كلهم عن العرباض بن سارية، واللفظ لأبي داود. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال البغوي في شرح السنة: هذا حديث حسن ٢٠٥/١ وصححه الألباني. ينظر: التلخيص الحبير ٤٦١/٤.

قال الإمام الأصبهاني –رحمه الله–: " علينا الاتباع؛ لأنَّ الدين إنما جاء من قبل الله تعالى، لم يوضع على عقول الرِّجال وآرائهم، قد بيَّن الرَّسول ﷺ السُّنَّة لأمَّته، وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيءٍ من الدِّين فقد ضلَّ "[1].

وقال الإمام البربهاري –رحمه الله تعالى–: (والأساس الذي بيَّنا عليه الجماعة هم أصحاب محمدٍ ﷺ –رحمهم الله أجمعين–، وهم أهل السنَّة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقدْ ضلَّ وابتدع، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، والضّلال وأهله في النَّار. قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه –وهو يعظ النَّاس: " لا عذر لأحدٍ عند الله بعد البينة بضلالةٍ ركبها حسبها هدى، و لا في هدىً تركه حسبه ضلالةً، فقد بُيِّنت الأمور وثبتتِ الحجَّةُ وانقطع العذرُ، فمن رغب عن أنباء النُّبوَّة وما جاء به الكتاب تقطَّعت من يديه أسباب الهدى، ولم يجد له عصمةً ينجو بها من الرَّدى، وذلك أنَّ السنَّة والجماعة قد أحكما أمر الدِّين كلّه، و تبيَّن للنَّاس، فعلى النَّاس الاتِّباع".

ثم قال الإمام البربهاري: اعلم –رحمك الله– أنَّ الدين إنَّما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرِّجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله، فلا تتَّبع شيئاً بهواك فتمرق من الدِّين، فتخرج من الإسلام، فإنَّه لا حجَّة لك، فقد بيَّن رسول الله ﷺ لأمَّته السنَّة وأوضحها لأصحابه)[2].

لهذا كان فهْم السَّلف أعلمَ وأحكَمَ، ونهجُهم أسلَم، والحائد عنهم مجانبٌ للحقِّ، لا محالة.

وإنَّ من أسبابِ ضلالِ أصحاب الفكْر المنْحَرِف في التَّكفير – إنْ لم يكن أكبرها– أنَّهم خرجوا عن فهْم السَّلف، واتَّبعوا ما استحسنته عقولهم، وقدَّموه

(١) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني ٢ /٤٧٢.

(٢) شرح السنة للبربهاري ص: ٢٢، و أثر عمر أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٥/ ٣٤٦.

على الكتاب والسُّنَّة، وبنوا على ذلك نتائج خطيرةً، خرجوا بها عمَّا كان عليه السَّلَف، فزَلُّوا وضلُّوا عن سواء السَّبيل.

ومن أمثلة الانْحرافِ في فهْم السَّلَف التي أدَّت بهم إلى هذا المزلق الخطير، عدم لزوم منهج السَّلَف أمام فتنة الحكمِ بغير ما أنزل الله تعالى، في كثيرٍ من بلاد المسلمين[1]، وكذلك عدمُ لزومِ منهج السَّلَف في تغيير المنكراتِ الظاهرة، والتَّحدِّياتِ الفاجرة، وأيضاً حمْل أفعال النَّاس على أسوأ المحامل والحكم عليها، مع أنَّ الأدلَّة وردت بعدم كفْرِ مرتكب الكبيرة، وعدم خلوده في النَّار، وعلى ذلك دارت أقوال السَّلَف، كما تقدَّم.

(١) انظر: كلام السَّلَف في التفصيل في الحكم بغير ما أنزل الله ومقالة الشيخ الألباني: تقريظ الشيخ عبدالعزيز بن باز وتعليق الشيخ محمد العثيمين. أصلها نشر في المجلة السلفية العدد الأول ١٤١٥هـ، وهي مطبوعة ضمن كتاب (فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء)، إعداد عكاشة عبد المنان (ص٢٣٨– ٢٥٣).

المبحث الرابع
الابتعاد عن العلماء الراسخين والطعن فيهم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الابتعاد عن العلماء الراسخين والاستهانة بأحكامهم وفتاويهم.

لقد جعل الشَّارع الحكيم للعلم وأهله مكانةً عظيمةً، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الالْبَابِ﴾ (الزمر: ٩)، وقوله: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (محمد :١٩).

وقوله تعالى آمراً بالرجوع إليهم:﴿ فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣). وقوله: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الامْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الامْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣).

ويقول النَّبيُّ ﷺ: " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدِّين" [(١)]. ويقول: "وإنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً، ورَّثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ"[(٢)].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ح: ٧١ ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة ح: ١٠٣٧ عن معاوية رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (ح ٣٦٤٣) والترمذي كتاب العلم عن رسول الله باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (ح٢٦٨٢) وابن ماجه كتاب باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (ح ٢٢٣) وغيرهم، عن أبي الدرداء رضي الله عنه. وهو حديث حسن. انظر: مشكاة المصابيح (٢١٢).

ولقد دلَّتِ النُّصوص السَّابقة وغيرها على أنَّ للعلماء والفقهاء الرَّبانيِّين مكانةٌ عاليةٌ في ديننا، وإلى ضرورة الرُّجوع إليهم، ولا سيما في النَّوازل، إذْ هم ورثة الأنبياء، مع اعتقاد عدم عِصْمتهم إلا في الإجماع الثَّابت؛ لذا فمن الواجب على المسلمين جميعاً لزوم علماء أهل السُّنَّة، والأخذ عنهم، والحرص على مجالستِهم؛ لأنَّ " مجالسهم تفيد الحكمة، وبأعمالهم ينزجر أهل الغفلة، هم أفضل من العباد، وأعلى درجةً من الزُّهَّاد، حياتهم غنيمةٌ، وموتهم مصيبةٌ، يذكِّرون الغافل، ويعلِّمون الجاهل، ..... وما أشكل على قضاة المسلمين من حكمٍ، فبقول العلماء يحكمون، وعليه يعوِّلون، فهم سراج العباد، ومنار البلاد، وقوام الأمة، وينابيع الحكمة، هم غيظ الشيطان، بهم تحيا قلوب أهل الحق، وتموت قلوب أهل الزيغ، مثلهم في الأرض كمثل النُّجوم في السماء، يُهْتدَى بها في ظلمات البر والبحر، إذا انطمست النجوم تحيروا، وإذا أسفر عنها الظَّلامُ أبصروا "[1].

وإنَّ مخالفة العلماء وعدم الرُّجوع إليهم هي طريقة الخوارج الأوَّلين، الذين لم يرجعوا إلى الصَّحابة– رضي الله عنهم–، وإنَّما استقلُّوا بفهومهم. وقد خرج اليوم منهم جماعةٌ ضالَّةٌ لا تفرِّق بين مؤمنٍ وغير مؤمنٍ؛ بل يقتلون كما يشاءون، ولا يرعون لذي عهْدٍ عهده، وهؤلاء لم يرجعوا إلى فَهْم أهل العلم الرَّاسخين فيه، فنتج عن ذلك فَهْمُ بعض المسائل فهْماً غير سليمٍ[2].

بل تجاوز أمرُ أفرادِ بعضِ هذه الطائفة المنحرفة إلى الحطِّ من شأن كبار علماء أهل السُّنَّة، والطَّعن فيهم، وعدم الاستماع إليهم أو قراءة كتبهم، ورموهم بكلامٍ شنيعٍ تنفيراً منهم، مثل أنهم علماء سلطةٍ، وأنَّه مُلَبَّسٌ عليهم من قبل الحكَّام، وأنهم جهلة بالواقع، وهم علماء حيضٍ ونفاسٍ، وليسوا

(١) أخلاق العلماء، للآجري ص ١٠–١١.

(٢) محاضرة بعنوان "فتنة الخوارج " للشيخ صالح آل الشيخ.

مرجعًا موثوقًا به في الفتاوى العامَّة في النَّوازل، إلى غير ذلك من الافتراءات الكاذبة.

ولقد نتج عن هذا الابتعاد عن العلماء وجفوتهم وترك الاقتداء بهم، التَّلقِّي عن دعاة السُّوءِ والأهواء، والالتفاف حولهم.

وهذا البعد والجفوة بعضها بسبب انحراف التربية لدى بعض الجماعات التي تقوم مناهجها على عزل الشباب عن علمائهم وشحنهم ضدهم، -كما سيأتي في المبحث السادس- إن شاء الله.

وكذلك بسبب قيام بعض وسائل الإعلام بإبعاد الشَّباب عن علمائهم، مما أوقع بعض الشَّبَاب في تصرفاتٍ لا تليق تجاه علمائهم، بل وتجاه الأمَّة الإسلاميَّة.

يقول معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان- نفع الله به- موضِّحاً هذين السببين من أسباب الجفوة تجاه العلماء: "هناك من يسقط منزلة العلماء في المجتمع من خلال الفضائيات ومن خلال بعض الصحف المحلية، فهناك من يسبُّ الأئمة القدامى، كالإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب وغيرهم، ويفضِّل عليهم علماء الجهميَّة والمعتزلة والباطنيَّة.

وهناك من يقلِّل من شأن العلماء المعاصرين ويصفهم بالتَّشدُّد والسَّطحيَّة في التفكير وقصور النظر، وأنهم لا يفهمون فقه الواقع، وأنهم علماء جزئيَّاتٍ وأصحاب مناصب، أو علماء سلاطين، أو عملاء، وغير ذلك من الألقاب المنفِّرة عنهم، ويلمِّعون للشباب أصحاب المناهج الجديدة والمفكِّرين الذين ليس عندهم علمٌ بالأحكام الشرعيَّة، وإنما عندهم ثقافةٌ عامَّةٌ، لا تفرِّق بين صحيحٍ وسقيم في العقيدة، ولا تفرِّق بين سنِّيّ وبدعيّ "[1].

وكذا تهميش بعض الدول لدور العلماء الرَّاسخين، والتَّقليل من شأنهم،

(١) البيان لأخطاء بعض الكتَّاب ١٣٨/٢.

مما حجب الشَّباب والعامَّة عنهم.

هذا وإنَّ عزْل العلماء عن النَّاس من أخطر مخطَّطات أعداء الإسلام؛ لأنهم يعلمون أنَّ النَّاس لن يعرفوا دينهم الحقّ إلا عن طريق العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء ومصابيح الأمَّة، وبهم تجتمع الكلمة، وتتحقَّقُ السَّلامة.

وليُعلَم أنَّ كلَّ هذه الأسباب السَّالفة ليست عذراً في الغلوِّ في التَّكفير، والخروج عن الكتاب والسُّنَّة اللذين يأمران بالرُّجوع إلى العلماء الرَّبانيين، وسؤالهم في المشكلات.

يقول معالي الشيخ صالح الفوزان – حفظه الله تعالى –:

"كم يحاول أعداء الإسلام، وكم يحاولُ شياطينُ الإنس والجن أنْ يفصلوا بين الأمة وبين علمائها، وأنْ يوقعوا العداوة بينهم، من أجل أنْ يتمكَّن الأشرار من قيادة الأمة إلى الهلاك، فلنحذر من هذا، ونُقْبِل على طلب العلم من أهله العلماء، ونسأل أهل العلم إذا أشكل علينا شيءٌ في أمور ديننا وأمور دنيانا، نسأل أهل العلم أهل البصيرة الذين يتكلَّمون عن علمٍ، ويفتون عن الدليل، هؤلاء المرجع، وهؤلاء هم القدوة، وهؤلاء هم الدعاة إلى الخير، لا نزهِّد فيهم؛ لأنه في هذا الوقت كثر القيل والقال، والوقيعة بين أهل العلم وبين الناس، وبين العوام وبين طلبة العلم، وصاروا يتكلَّمون في العلماء، ويتَّهمونهم اتهاماتٍ، ويروِّجون عليهم الأكاذيب من أجل أن يفصلوا بين الأمة وعلمائها؛ حتى يسهل عليهم الدخول في شبهاتهم وضلالتهم في إغواء الناس وتفريق الكلمة، هذا ما يريدونه، فلنكن منهم على حذرٍ"[1].

(١) محاضرات في العقيدة والدعوة ٣/٣٠٩–٣١٠.

المطلب الثَّاني
الاعتماد على صغار طلبة العلم، أو المغمورين

لقد سبقتِ الإشارة إلى بيان مكانة العلماء الرَّاسخين، ومما لا شكَّ أنَّ المقصود بهم – وخاصَّةً في هذه القضايا وفي فقه النوازل– أهل الدِّراية والبصيرة ممن لهم الخبرة وسِعَة الأفق، بخلاف اتِّباع بعض صغار طلبة العلم، حدثاء الأسنان ممن تصدّوا للفتوى والتَّأليف، وليس لهم كبير درايةٍ في فهم النُّصوص، ولا في تنزيل النُّصوص الشَّرعيَّة والقواعد العلميَّة على الواقع، وهذا ما يميِّز العلماءَ عن الأَدْعياء.

وقد بيَّن النَّبي ﷺ أنَّ من صفة الخوارج حداثة السِّن–كما تقدَّم– فقال: "يأتي في آخر الزَّمان قومٌ حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام.." الحديث [1].

قال المحدِّث السِّنْدي– رحمه الله – شارحاً معنى (حدثاء الأسنان): " أي صغار الأسنان، فإنَّ حداثة السِّنِّ محلٌّ للفساد عادةً "[2].

بل إنَّا لنجد هؤلاء الأصاغر يفتون في مسائل وقف عندها الأكابر من أهل العلم، ويتصدَّرون بها المجالس، وهم– للأسف – يكثرون في آخر الزَّمان، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: (إنَّ من أشراط الساعة أنْ يُلتمَس العلم عند الأصاغر)[3].

وقال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: " ألا وإنَّ النَّاس بخيرٍ ما أخذوا العلم من أكابرهم، ولم يقم الصَّغير على الكبير، فإذا قام الصَّغير على

(١) تقدم تخريجه.
(٢) حاشية السندي على النسائي ٧/ ١١٩.
(٣) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٠٢) وابن المبارك في " الزهد " (٦١) وغيرهما. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٩٥) عن أبي أمية الجمحي رضي الله عنه.

الكبير فقد"[1] يعني: فقد هلكوا. وروي نحوه عن عبدالله بن مسعود –رضي الله عنه[2].

وإنَّه لمَّا ضاع حقُّ العلماء اتَّبع النَّاسَ رؤساءَ جُهَّالاً، وتُرِك أهل العلم من الصَّحابة–رضي الله عنهم– ومن سار على نهجهم، فحصل الانحرافُ في مسألة التكفير، كما حصل في غيرها من مسائل الدِّين، وتحقَّق بذلك ما أخبر به النَّبي ﷺ، إذ قال: (إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ النَّاس رؤوساً جهَّالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلُّوا وأضلُّوا)[3].

ولقد كان ما أخبر به النبي ﷺ عَلَماً من أعلام نبوَّته، إذ تصدَّر للدَّعوة وتوجيه الشباب بلا علمٍ ولا فقهٍ، حدثاءُ الأسنان وسفهاءُ الأحلام، وأنصافُ العلماء، فعمَّموا بعضَ المسائل والأحكام، وقاسوا على وقائع معاصرةٍ دون بصيرةٍ، فاتَّخذ بعض الشَّباب منهم رؤساء جُهّالاً، فأفتوا بغير علمٍ، ولا فقهٍ، وبلا رجوعٍ إلى أهل العلم والفقه والبصيرة، بل وتنقَّصوا منهم، فعاد ذلك بالضَّرَر العظيم على المسلمين، في دينهم ودنياهم.

والسَّبب في ذلك كما يقول ابن قتيبة –رحمه الله تعالى– أنَّ الشيخ قد زالت عنه مُتْعة الشَّباب وحِدَّته، وعجلته، وسفهه، واستصحب التَّجربة والخبرة، فلا تدخل عليه في علمه الشُّبهة، ولا يغلب عليه الهوى، ولا يميل به الطَّمَع، ولا يستزلّه الشَّيطان استزلال الحدث، ومع السِّنِّ الوقار والجلالة والهيبة. والحدث قد تدخل عليه هذه الأمور التي أُمِنتْ على الشَّيخ، فإذا دخلتْ

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٠٠).

(٢) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ١٥٩/١.

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب العلم باب كيف يقبض العلم (ح ١٠٠)، ومسلم كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه (ح ٢٦٧٣) عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

عليه وأفتى هلك، وأهلك [1].

وليس من حَفِظ القرآن وحفظ كثيراً من الأحاديث على غير فهم سلف الأمَّة، ودون الرُّجوع إلى أهل العلم فشطَّ بفهمه، يكون عالماً، بل العلم يكون بالتّعلُّم على نهْج السَّلف الصَّالح، والتَّلقّي عن أهل العلم الفقهاء الذين يبيِّنون معنى نصوص الكتاب والسنَّة، حتى تتحقَّق للمسلم السلامةُ في الدين؛ لذا يقول الإمام الشافعي–رحمه الله تعالى–: " من تفقَّه في بطون الكتب ضيَّع الأحكام "[2].

وأمَّا التَّلقّي عن المغمورين والمجاهيل، الذين ربما غُذِّي بعضهم أو شجِّع من قبل الماسونيَّة أو غيرها من المنظَّمات الصّهيونيَّة ونحوها، عبرَ قنواتٍ مجهولةٍ، أو من مواقع ومنتديات الشَّبَكة المعلوماتيَّة (الإنترنت)، والأخذ بفتاواهم البعيدة كلّ البُعْد عن حقيقة الدِّين الحنيف، والمنهج الرَّبانيِّ الوسط، كلّ هذا من أسباب انتشار فكر التَّكفير الضالّ.

ولقد حذَّر الخليفة الرَّاشِد عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– من هؤلاء الضُّلال بقوله: " ما أخاف على هذه الأمَّة من مؤمنٍ ينهاه إيمانه، ولا من فاسقٍ بيِّنٍ فسقه، ولكني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه، ثم تأوَّله على غير تأويله" [3].

إنَّ هذا الخطأ حصل لعدم فهْمِ مَنْ تكون له المرجعيَّة في الفتوى في هذه المسائل الخطيرة، وهو العالم الرَّباني الذين توفَّرت فيه شروط القاضي والمفتي، وليس ذلك لآحاد النَّاس وأفرادهم، خلافاً لمن "يتَّخِذ الخطيب المفوَّه

(١) نصيحة أهل الحديث، للخطيب البغدادي ص ٣٠.

(٢) تذكرة السامع والمتكلم، لابن جماعة ص٤٠.

(٣) أخرجه ابن الأعرابي كما أورده ابن عبد البر في "الجامع" ٣٧٥/٢ عنه تعليقًا، وفي إسناده سويد بن سعيد، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه، وفيه أبو حازم سلمة بن دينار، لم يسمع من عمر.

مرجعًا؛ لأنَّ كلماته تدلّ –عنده– على إخلاصه وصدقه! أو يتَّخذ الشَّاعرَ مرجعًا، أو يغترّ بسمْت العابد المتنسِّك، أو يُخدَع بمن دخل السجن وخرج منه عدَّة مراتٍ!! فيظن أنَّ هؤلاء هم أهل الفتوى في المسائل المصيريَّة، فيأخذ عنهم"[1]، مع أنَّه لا يلزم من الإخلاص والصِّدق ثبوت المرجعيَّة المؤهَّلة للفتوى في المهمات والنَّوازل؛ لذا كان دخول أفراد النَّاس في ذلك سببٌ للضَّلال والانحراف، والمفاسد العظمى في الدنيا والآخرة.

(١) التكفير في ضوء السنة النبوية ص ٢١ بتصرف يسير.

المبحث الخامس
اتِّباع الأقوال الشاذَّة

إنَّ سلوك طريق جماعة المسلمين الذين اجتمعوا وفْق كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ هو سبيل المؤمنين، وفيه أمْنٌ من الفتنة والزَّلل، وقد قال الإمام أحمد –رحمه الله– لبعض أصحابه: " إيَّاك أنْ تتكلَّم في مسألةٍ ليس لك فيها إمامٌ "[1].

وإذا كان هذا التَّحذير من الإمام أحمد، إمام أهل السُّنَّة للفقهاء والعلماء فكيف بمن دونهم من العامَّة؟ ولهذا جاءت آثارٌ عديدةٌ عن الأئمة –رحمهم الله تعالى– بعدم تتبُّع شواذِّ المسائل، ومن ذلك:

قال عمر بن الخطاب –رضي الله تعالى عنه–: "أحرِّج على كل مسلمٍ أنْ يحدِّث بحديثٍ ليس عليه العمل" [2].

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي– رحمه الله –: "كان الرجل من أهل العلم إذا لقي من هو فوقه في العلم فهو يوم غنيمته، سأله وتعلَّم منه، وإذا لقي من هو دونه في العلم علَّمه وتواضَعَ له، وإذا لقي من هو مثله في العلم ذاكره ودارسه، لا يكون إماماً أبداً من أخذ بالشاذِّ من العلم، ولا يكون إماماً في العلم من روى عن كلِّ أحدٍ"[3].

وقال شعبة – رحمه الله –: "لا يجيئك الحديث الشَّاذّ إلا من الرَّجُل الشَّاذّ"[4].

(١) أعلام الموقعين ٣٢/١.
(٢) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك ص ١١.
(٣) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، ص ٢٠٦.
(٤) أخرجه الخطيب في الكفاية ص ١٤١.

ولهذا فإنَّ تتبُّع شواذِّ المسائل وغرائبها، دون أيّ تمحيصٍ وفقهٍ ودرايةٍ ممن تفرَّد بها بعض العلماء دون غيرهم من العلماء البارزين الذين تجتمع عليهم الكلمة، هذا كلّه من أسباب هذه الفتن.

وقد أوضح العلامة ابن القيم –رحمه الله تعالى– أنَّ أخسَّ همم طلاب العلم قصر الهمَّة على تتبُّع شواذِّ المسائل، وما لم ينزل، ولا هو واقعٌ، أو أنْ تكون همَّته معرفة الاختلاف وتتبُّع أقوال النَّاس، وليس له همَّةٌ إلى معرفة الصَّحيح من تلك الأقوال، وبيَّن أنَّه قلَّ أنْ ينتفع واحدٌ من هؤلاء بعلمه[1].

(١) الفوائد ص٦١.

المبحث السادس
ظهور بعض الأحزاب والجماعات المنحرفة
ومخالطتهم والأخذ عنهم

إنَّ النَّاظر في تعاليم ديننا الحنيف وسيرة سلفنا الصَّالح، وما كان عليه أئمتنا الكرام يجد منهم الحثَّ على الالتزام بالسُّنَّة، والتَّحذير الشَّديد من مخالفتها، ومن مصاحبة أهل الأهواء والانحراف، وبيان فسادِ اعتقاد أهل الاعتقاداتِ المنحرفةِ.

وقد صُنِّفَتْ كتبٌ في الرَّدِّ على الجهْميَّة والرَّافضة والباطنيَّة وغيرها، وأُلِّفتْ مؤلفاتٌ في بيان نهج أهل السُّنَّة، وتناولت كيفية التَّعامل مع أهل العقائد الباطلة والتَّحذير منهم؛ كلّ ذلك نُصْحاً للأمة؛ ولأنَّ "الدين النصيحة"[1]؛ ولهذا عصم الله من عصم من الوقوع في الفتن والانحراف.

ولقد كان لبعض الكتب الفكريَّة المعاصرة لبعض الجماعات تأثيرٌ كبيرٌ في نشأة فكر التكفير ونموه لدى بعض النَّاس، وسأتناول – إن شاء الله – في هذا المبحث الأمور التالية:

أولاً: خطر الاستماعِ إلى أهل البدع ومجالستهم.

لقد حرص أهل السُّنَّة على ضرورة التَّلقِّي عن العلماء الموثوق بهم، ممن عرف عنهم سلامة المعتقد، دون من عُرِف بانحرافه وبدعته؛ ولهذا أُثِر عن محمد بن سيرين–رحمه الله تعالى–: "إنَّ هذا العلم دينٌ فانظروا عمن تأخذون دينكم"[2].

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (ح ٥٦) عن تميم الداري.
(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، والدارمي في المقدمة باب الحديث عن الثقات (ح ٤١٩).

ومن أقوال أهل السُّنَّة في التَّحذير من الاستماع والمجالسة لأصحاب البدع والتَّلقِّي عنهم، وقد قال الإمام أحمد بن حنبل–رحمه الله– لصاحبٍ له بعد أن سمع كلام الحارث المحاسبي: " لا أرى لك أن تجالسهم"، وسُئِل مرةً عن الحارث المحاسبي وكتبه، فقال للسائل: "إيَّاك وهذه الكتب، هذه الكتب كتبُ بدعٍ وضلالاتٍ. عليك بالأثر فإنك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب، قيل له: في هذه الكتب عبرةٌ، قال: " من لم يكن له في كتاب الله عز وجل عبرةٌ فليس له في هذه الكتب عبرةٌ "[1].

وقال ابن قدامة –رحمه الله تعالى–: " ومن السُّنَّة هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثةٍ بدعةٍ، وكل متسمٍ بغير الإسلام مبتدعٌ، كالرافضة والجهمية والخوارج والقدرية والمرجئة والمعتزلة والكرامية والكلابية والسالمة ونظائرهم. فهذه فرق الضلال وطوائف البدع، أعاذنا الله منها "[2].

وعن عبدالرحمن بن أبي الزناد– رحمه الله تعالى – قال: " أدركنا من أهل الفضل والفقه من خيار أوليّة النَّاس يعيبون أهل الجدل والتنقيب، ويعيبون الأخذَ بالرَّأي أشدَّ العيب، وينهون عن لقائهم ومجالستهم، ويحذِّرون مقاربتهم أشدَّ التحذير، ويخبرون أنهم أهل ضلالٍ وتحريفٍ؛ لتأويل كتاب الله وسنن رسوله، وما توفي رسول الله ﷺ حتى كره المسائل، وناحية التنقيب والبحث وزجر عن ذلك، وحذره المسلمين في غير موطنٍ، حتى كان من قوله كراهيةً لذلك: "ذروني ما تركتكم فإنما هلك الذين من قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيءٍ فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيءٍ فخذوا

(١) الأثران عن الإمام أحمد أخرجهما ابن الجوزي في "تلبيس إبليس" ص ٢٠٦.
(٢) لمعة الاعتقاد ص١٨٤.

منه ما استطعتم" "[1].

وإنَّ البديل قد بيَّنه النبي ﷺ بالأمر بلزوم جماعة المسلمين والسَّمْع والطاعة لولاة الأمر وعلمائهم الرَّبَّانيين.

وهذا التَّحذير من السَّلَف من مخالطة أهل البدع، والدَّعوة إلى ترك التَّلقِّي عنهم بسبب أنَّه قد تعْلَقُ بعض الشُّبُهات وتترسَّخ في ذهن من يخالطهم، وقد يصعب إزالتها، ويكون بذلك بداية الشَّطَط والانحراف.

ولهذا لما كان الخوارج وأصحاب فكرِ التَّكفير المنحرف من أهل البدع وجب اجتناب تلقِّي العلم من طريقهم.

ثانياً: الإعراض عن بيان فساد العقائد المخالفة للعقيدة الصحيحة.

إنَّ من الخطأ والجهل الواضح إنكار بعض الناس على من يدرِّس العقيدة الصَّحيحة التي كان عليها أهل القرون المفضَّلة من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم بإحسانٍ، بزعم أنها ماتتْ واندثرتْ. إذ الواجب على المسلمين الاهتمام بالتَّوحيد والعقائد الصَّحيحة تفصيلاً، والتَّحذير من العقائد المنحرفة والتَّحزُّبات المخالفة لدعوة النبيِّ ﷺ وأتْباعه، كما هي طريقة السَّلَف الصالح الذين أمرنا باتِّباع سبيلهم؛ ولهذا كان الصحابة –رضي الله عنهم– يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكان حذيفة –رضي الله عنه– يسأله عن الشرِّ مخافة أن يدركه[2].

وكما قيل: والضد يظهر حسنه الضد وبضدها تتميز الأشياء.

(١) أخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٨.

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ح: ٣٦٠٦ وكتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ح: ٧٠٨٤ وصحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ح:١٨٤٧.

ثالثاً: تأثير بعض الوسائل في إثارة الشباب المؤدية إلى الانحراف في مفهوم التكفير.

إنّ الخللَ في مناهج بعض الدَّعَوات المعاصرة سببٌ كبيرٌ من أسباب نموِّ ظاهرة التَّكفير، إذ اعتمد طائفةٌ منهم على الشَّحْن العاطفي للشَّباب، وتربُّوا على العاطفة غير المنضبطة بضوابط الشَّرْع وقواعد الدين، باسم حُبَّ الدِّين، والغيرة على محارم الله تعالى، والرَّغبة في الجنَّة، أو على غاياتٍ دنيويَّةٍ: سياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ ونحوها، وحشْو أذهان أتباعهم بالأفكار والمفاهيم التي لم تؤصَّل شرعاً.

ومن المؤسف حقّاً أنَّ هذه الدَّعوات قد تقصِّر في أعظم الواجبات في الوقت نفسه، فتنسى الغايات الكبرى من الدَّعوة، مِنْ غرْس العقيدة السَّليمة، والفِقْه في دين الله تعالى، والحِرْص على الجماعة، وجَمْع الكلمة على العلماء وأهل الحلّ والعقد، وتحقيق الأمْن، والتَّجرُّد من الهوى والعصبيَّة، وفقْه التَّعامل مع العلماء والولاة والعامَّة، ومع المخالفين، ومع الأحداث، وفق قواعد الشَّرع، والتَّورُّع عن القول على الله بغير علمٍ، وعن الخوض في أعراض الآخرين.

وتجد عند بعض هؤلاء أيضاً التَّفريط في واجباتٍ أساسيَّةٍ، مثل: برّ الوالدين، أو تحريّ الحلال، أو رعايّة حقّ الزوجة، أو الأولاد، أو الجوار.

ولقد كان لهذا الخلل ولغيره الأثرُ الكبير في غرس مبادئ تدْعم المنهج التَّكفيريّ بين الشباب من خلال[1]:

١- التَّهوين من شأن الدعوة إلى التوحيد، تحت شعار أنَّ العقيدة معلومةٌ لدى الجميع، ويمكن فهمها خلال عشر دقائق، كما يقول بعضهم، بل تنازلوا عن التَّأسيس على العقيدة الصحيحة بدعوى أن ذلك يفرِّق الأمَّة!

(١) انظر: محاضرة بعنوان: "الإرهاب أسبابه وعلاجه وموقف المسلم من الفتن"، للشيخ صالح السحيمي.

٢- النَّيْل من علماء الأمة، والتزهيد في علمهم وتشويه سمعتهم، بدعوى أنهم لا يفقهون الواقع، وليسوا مؤهَّلين لحلِّ مشاكل الأمَّة الإسلاميَّة والنُّهُوض بشأنها.

٣- إبعاد كثيرٍ من الشباب عن العلم الشرعيِّ المستمدِّ من الكتاب والسنَّة.

٤- إشغال الشَّبَاب بالأناشيد الحماسيَّةِ وما يُنْشر هنا وهناك بوسائل متعددةٍ، والتي تؤثِّر على الشَّبَاب الذي لم ينضجْ فكرهم، ولم تكن لديهم حصانةٌ علميَّةٌ تَحُول بينهم وبين التَّأثُّر، فهي تفسد عقلَه وفكره، وتجعلُه يسير خلف الأوْهام، حتى يكونَ مستعدّاً لتنفيذِ كلِّ ما يُطْلَب منه، ولو كان بإزهاقِ نفسه أو غيره من المسلمين، أو المستأمنين في سبيل الوصول إلى الهدف، وهو الشهادة في سبيل الله، والظَّفْر بدخول الجنَّة، كما صوَّر له المنظِّرون بأنَّ هذا هو الطريق الصَّحيح الذي من سلكه بلغ المنى، وفاز برضى الله تعالى، بدعوى أنَّ دار المسلمين دار حربٍ، يتعيَّن فيها القتال، مغرريِّن إياهم بالأحاديث الواردة في فضل الجهاد بالسلاح، وفضل الشهادة في سبيل الله.

ولا شك أنَّ الجهاد شعيرةٌ عظيمةٌ فهو ذروة سنام الدين، وهو ماضٍ إلى يوم القيامة –حسب الاستطاعة– إلا أنَّ الخطأ دخل عليهم عندما أقنعوا الشباب بأنَّ الحُكَّام وأعوانهم في بلاد المسلمين هم أول من يستحقُّون الجهاد، وأنزلوا فيهم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ (التوبة : ١٢٣). فصار التَّكفير والتَّفجير والتَّخريب في بلاد المسلمين والخروج عن منهج السَّلَف الصَّالح هو طريق الهدى عند هؤلاء:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً ... حسب المنايا أن يكن أمانيا.

٥- انتقاصهم لولاة الأمور، وإظهار أخطائهم، أو ما يظن أنها أخطاء، من فوق المنابر، أو عبر الفضائيات المشبوهة، وتأويل النصوص التي تلزم بطاعة ولي الأمر بأن المراد بذلك الإمام الأعظم الذي هو خليفة المسلمين جميعاً، ناسين أو متناسين وجوب طاعتهم بالمعروف، وحرمة الخروج عليهم، ما أقاموا الصلاة، وهذا أمرٌ أجمع عليه علماء المسلمين.

رابعاً: وجود بعض العقائد المنحرفة في بعض الكتب الفكرية التي تعين على نشر فكر التكفير.

لقد كان لعددٍ من الكتب الفكريَّة لبعض الجماعات المعاصرة تأثيرٌ كبيرٌ في نشأة فكر التكفير، فبعضها قد يصل إلى تكفير الأمَّة، حيث جاء في إحداها: "ارتدَّت البشريَّة إلى عبادة العِبَاد وإلى جور الأديان، ونكصت عن لا إله إلا الله، وإنْ ظلَّ فريقٌ منها يردِّد على المآذن: لا إله إلا الله".

وفي موضعٍ آخر: "إنه ليس على وجه الأرض دولةٌ مسلمةٌ ولا مجتمع مسلمٌ قاعدة التَّعامل فيه هي شريعة الله والفقه الإسلامي"[1].

وفي بعض هذه الكتب النَّيْل من بعض الصَّحابة- رضي الله عنهم-، بل وحتى بعض الأنبياء -عليهم السلام-، فحصل بذلك عند من يقرؤها كثيرٌ من التَّصوُّرات الفكريَّة التي جانبتِ الحقَّ ونبذته، وزادتْ من الشُّذُوذ والخروج عن جماعة المسلمين.

ولا شكَّ أنَّ الذي أوقع الشَّباب في هذا الانحراف الخطير- بعد إبعادهم عن العلماء - تربيتهم على مثل هذه الكتب الفِكْريَّة. والواجب قراءة الكتاب والسنَّة وكتب الأقدمين في التَّفسير وغيره، فهي أبرك وأنفع وأحسن من كتب المتأخِّرين.

(١) ينظر: فتنة التكفير للشيخ سعد الحصين، مقال نشر في مجلة (الشريعة) بالأردن.

ويقرِّر معالي الشّيخ صالح الفوزان – حفظه الله تعالى– أنَّ السبب في هذه الفُرْقة يرجع إلى تلقِّي الأفكار والمناهج الدعويَّة من أناسٍ مشبوهين أو أناس مضلِّلين، يريدون أنْ ينزعوا الثِّقَة من علمائنا، وحينئذٍ يحصل – والعياذ بالله – ما لا تحمد عقباه. وأنَّ "حلَّ هذه الفُرْقة بترك هذه الأفكار الوافدة، والإقبال على تنمية ما عندنا من الخير، والعمل به، والدَّعوة إليه، نعم عندنا نَقْصٌ، وبإمكاننا أنْ نُصلْح أخطاءنا، من غير أنْ نستورد الأفكار المخالفة للكتاب والسُّنَّة وفهْم السَّلف من الخارج، أو من ناسٍ مشبوهين – وإن كانوا في هذه البلاد– أو مضلِّلين.

الوقت الآن وقت فتنٍ، فكلما تأخَّر الزَّمان تشتدُّ الفتن، عليكم أن تدركوا هذا، ولا تُصغوا للشُّبهات، ولا لأقوال المشبوهين والمضللين الذين يريدون سلْب هذه النعمة التي نعيشها..... ولا يقع في أعراض العلماء المستقيمين على الحقِّ إلا أحد ثلاثةٍ: إما منافقٌ معلوم النِّفاق، وإمَّا فاسقٌ يبغض العلماء؛ لأنَّهم يمنعونه من الفِسْق، وإما حزْبيٌّ ضالٌّ يبغض العلماء؛ لأنَّهم لا يوافقونه على حزبيَّته وأفكاره المنحرفة"[1].

(١) الأجوبة المفيدة ص ٤٣–٤٤.

المبحث السابع
التَّسرُّع والاندفاع

لا شكَّ أنَّ الشيطان يزيِّن للمرء المعاصي؛ لذا حذَّرنا الله عزَّ وجلَّ من اتّباع خطوات الشَّيطان وتزيينه، ومن ذلك قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾(النور:٢١). وقال سبحانه: ﴿وَلا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾ (فاطر:٥). وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوّاً﴾ (فاطر:٦).

وقد يأتي الشَّيْطان إلى أصحاب هذا الفِكْر المنْحرف من جهة الدِّين، والغيرة عليه، والرَّغبة في نصرته، وإحقاق الحقّ والأمر بالمعروف، وإرادة الأجر، وحبّ الإسلام والمسلمين، فيقودهم إلى الغلوِّ والانحراف.

ولقد كانت الخوارج تعتقد وتدَّعي أنها تتعبَّد الله تعالى بقتال المسلمين، وأنها تريد إحقاق الحقّ، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر –بزعمهم–، ومن ذلك ظنّهم قتل عثمان وعليّ –رضي الله تعالى عنهما–، وهما صاحبا رسول الله ﷺ، وممن شهد لهما النَّبيُّ ﷺ بالجنَّة–، فقتلوهما يريدون من ذلك الأجر والثَّواب، والعياذ بالله.

وهؤلاء حقيقةً ليسوا أهل عبادةٍ وتقوى وغيرةٍ على الدِّين، بل هم خوارج وإنْ صلُّوا وصاموا، إذ يقول الرسول ﷺ في وصفهم –كما تقدَّم–: " يحقر أحدكم صلاته من صلاتهم"، فهذا ابن ملجم معلِّم القرآن قاتل عليّ –رضي الله عنه–، فهل يقال عن ابن ملجم إنه من أهل التقوى؟! فلا تغرنا صلاة هؤلاء الخوارج ولا عبادتهم، ولا ما يتَّصفون به من طلب العلم.

وكذلك ما يفعله أذنابهم من ترويع الآمنين وقتل المستأمنين والمعاهدين، مما فيه تشويه صورة الإسلام في أعين الغرب فإنه ليس طريقاً للإصلاح، بل

طريق الفساد، ويعطي الفرصة للعدوِّ الحاقد ليتسرَّب بيننا، وإنْ كان غرض هؤلاء تغيير المنكر، إلا أنَّهم وقعوا في منكرٍ أكبر منه، وقد قال بعض السَّلَف: "ليكن أمرُك بالمعروف معروفًا، ونهيك عن المنكر غير منكرٍ"[1].

إنَّ الشرع الحنيف يدعو إلى التَّعقُّل والتَّأنِّي والتَّروِّي، لا إلى التَّعجُل والتَّسرُّع والاندفاع وراء العواطف، إذْ يحكمنا في ذلك اتّباع الدّليل من الكتاب والسُّنَّة، وفق فَهْم سلف الأمة، وما قرَّره أهل العلم في كتبهم من الموقف الذي ينبغي أن يكون عليه المسلم في الفتن، ومعرفة الضوابط التي تعصم المسلم من الوقوع فيها وتحميه بإذن الله تعالى.

لذا فإنَّ الإخلاص ونيَّة الإصلاح وحدهما لا تكفي صاحبها، ولا تعذره، بل لا بدَّ من صحَّة الاتِّباع، وسؤال أهل العلم الرَّاسخين، حتى يكون صاحبُها من النَّاجين.

ومما يثير حماس بعض الشَّباب وعاطفتهم مثلاً، ويدفع ببعض النَّاشئة إلى تكفير الدُّول الإسلاميَّة التي لها بعض تعاونٍ مع تلك الدُّول الكافرة، واقع المسلمين: من تسلُّط الكفار على بعض بلادهم، وما يتعرَّضوا له من صور الأذى والبطْش والسُّخرية بالدِّين، مما يندى له الجبين، والله المستعان.

ولا شكَّ أنه يجب على المسلم أنْ ينصر إخوانه، ويدفع الظُّلْم والبغْي فيما يقدر عليه، مع مراعاة تحقيق المصالح ودفع المفاسد، والموازنة في ذلك، فيقوم بما يجب عليه شرعاً تجاه ذلك، وفق النُّصوص المستمدَّة من الكتاب والسُّنَّة، ووفق ما يقرِّره أهل العلم وولاة الأمر. لكن فات هؤلاء أنَّ الأمر جدُّ خطيرٍ في الحكم على المسلم بسبب ذلك بالكفر، وقد بسط بعض العلماء الرَّدَّ على ذلك في دفع هذه الشُّبُهات وأمثالها[2].

(١) مجموع الفتاوى ١٢٦/٢٨.

(٢) انظر: شريط "شبهات حول التكفير" لفضيلة الشيخ الدكتور ناصر العقل.

ومن الانحراف الخطير أنْ يُحمَل فشوُّ المنكرات والمعاصي في الدَّول الإسلاميَّة، أو وقوع صور من البغْي والتَّعدِّي والظُّلم من بعض الولاة على تكفير الحاكم والوالي، مع أنَّ التكفير بالمعاصي والذُّنوب من اعتقاد الخوارج، وليس من معتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

والواجب على المسلم أنْ يحصِّن نفسه بالاستقامة، ومصاحبة أهل التُّقوى، وبدعوة غيره ونصحهم، والقيام بالأمر بالمعروف والنَّهْي عن المنكر، إذْ في هذا صلاحٌ للفرد والمجتمع، وقد قال ﷺ: " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"(١).

وليُعلَم أنَّ تغيير المنكر باليد مناطٌ بوليِّ الأمر ومن له سلطانٌ، وأما تجاوز حدّ الشَّرع في مجابهة المنكر مما يؤدي لمنكرٍ أعظم منه، فهذا من قلَّة الفقه في دين الله تعالى، إذ من قواعد الشَّرع الثَّابتة: "جلب المصالح مقدَّمٌ على درء المفاسد". والواجب النَّصيحة في ذلك للحاكم، بسُبُلِها وطُرقِها المشروعة، مع الدعاء له بالصلاح والهداية والتَّوفيق والسَّداد، وقد كان من قول بعض الأئمة ومنهم الإمام فضيل بن عياض–رحمه الله–:" لو أنَّ لي دعوةً مستجابة لجعلتها للإمام؛ لأنَّ به صلاح الرعية، فإذا صلح أمنت العباد والبلاد"(٢).

لذا على المسلم: الرِّفْق والتَّأنِّي والتَّعقُّل، وليحذرْ من العجلة والتَّصرفات الجائرة، فإنها لا تأتي إلا بشرٍّ النتائج، وخاصةً في هذه المسألة العظيمة، مسألة إخراج المسلم من دينه، وقد قال ﷺ: " إنَّ الرِّفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه" (٣).

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان ح:٤٩ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٠/ ١٩٩.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق ح: ٢٥٩٤ عن عائشة رضي الله عنها.

وإنَّ العاطفة التي يُحمَد صاحبها عليها هي الموافقة للشَّرع، أما إذا خالفته فلم تحكم وتربط برباط الشَّرْع، فهي هوىً لا تضرُّ ولا تنفع. أما الاندفاع والاستعجال، والحدَّة في التَّعامل، من بعض طلبة العلم المبتدئين أو أنصاف المتعلِّمين غير المنضبط بضوابط الشَّرع، مع الاستهانة بأهل العلم وأحكامهم وفتاويهم، جرّ ما جرّ من ويلات التَّكفير بغير حقٍّ، وما أعقبه من أحداثٍ ومنكرات.

وأخيراً: هذه أهم أسباب الانحراف الفكريّ في مسألة التَّكفير، التي وفَّقني الله تعالى للوقوف عليها. وليُعلَم أنَّه حين تُعرَض هذه الأسباب ونحوها لا يعني ذلك أنْ نسوِّغ للغلاة فكرهم التَّكفيريّ، وما تنج عنه من مفاسد عظمى، مما لا يقرّها عاقلٌ. بل إنَّ الأسبابَ إذا عُرِفَت أمكن حلّ المشكلات وعلاجها بموجب القواعد الشَّرعيَّة التي تقوم على الدليل والبيان والمناصحة، والإنكار بالحكمة مع الصَّبر والحلم، والدَّفع بالتي هي أحسن، مع اتّباع نهج السَّلَف الصَّالح في أساليب التَّغيير والإنكار.

والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة والتوصيات

أحمد الله على ما وفقني إليه من الكتابة في هذا البحث، وقد حرصت على العناية بالدَّليل والنُّقول عن السَّلف الصَّالح، وجمْع كلام العلماء السَّابقين والمعاصرين، وهذه نتائج البحث التي توصلت إليها في أسباب التَّكفير الفكريَّة، وأهمّ التوصيات:

- منهج الغلاة التكفيريين يسير غالباً على طريقة أهل الأهواء عموماً، ويشبه مذهب الخوارج بشكل أخص.
- تكفير المخالف دأب الفرق المنحرفة عن هدي الله وسنَّة رسوله في تاريخ الإسلام، بل هو سمَة الفرق المبتدعة.
- الجهل بقواعد الشريعة، وضعف الفقه في الدين يؤدي إلى التخبط والخلط والأحكام المتسرعة، والحكم بالأهواء والعواطف، والحدّة تجاه المخالفين.
- أصحاب الغلو والتكفير يجمعون بين الجهل والهوى والظلم والتأويل الباطل، وقلة البصيرة في قواعد الشرع وعواقب الأمور.
- حداثة السّنّ مع رداءة العقول وسفاهة الأحلام واعتماد الشباب بعضهم على بعضٍ دون الرُّجوع إلى العلماء يؤدي إلى ضعف البصيرة.
- اتّباع المتشابه من نصوص الكتاب والسنة وعدم ردِّه للمحكم من أسباب الزيغ والانحراف.
- نشر العلم، وبذل النصح، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتعليم الجاهل، وتنبيه الغافل، مسؤولية أهل العلم.
- التَّفقُّه في الدِّين كلّه واجبٌ، لا أنْ تُعلَمَ مسائل وتغفل مسائل أخرى.

- الاعتصام بكتاب الله تعالى وسنَّة نبيِّه ﷺ وفق نهج السَّلف الصَّالح هو الحصن الحصين الذي يحفظ من الوقوع في المهلكة.
- يجب على المسلم بعد معرفة أسباب التكفير الفكريَّة أنْ يسعى في وقاية نفسه وأهله وغيرهم من المسلمين من الورود في هذا المزلق الخطير المهلك؛ اتباعاً للدين، وطلباً للنجاة في الآخرة.
- يجب أن تتضافر الجهود من أهل الحل والعقد وأهل العلم والمسؤولين من أجل العلاج والتَّقويم والإصلاح والحصانة من هذا الفكر المنحرف.

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق د. فوقية حسين محمود، نشر دار الأنصار–القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ.
- الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة، من إجابات الشَّيخ صَالحِ الفوزان، جمع وتعليق جمال بن فريحان الحارثي، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة.
- الإرهاب أسبابه وعلاجه وموقف المسلم من الفتن، محاضرة للشيخ صالح السحيمي.
- الاعتصام للشاطبى، نشر المكتبة التجارية الكبرى – مصر.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، دراسة وتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- البداية والنهاية لابن كثير، نشر مكتبة المعارف – بيروت.
- تذكرةُ السَّامع والمتكلِّم في أدب العالم والمتعلِّم، لبدر الدين بن جماعة الكناني، مكتبة مشكاة الإسلامية.
- التكفير في ضوء السنَّة النبويَّة، للدكتور باسم فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.
- تلبيس إبليس، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، تحقيق د. السيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي –بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ.
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم اسماعيل ابن محمد الأصبهاني، تحقيق محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر دار الراية السعودية– الرياض: ١٤١٩هـ.
- الزهد ويليه الرقائق، لعبد الله بن المبارك المرزوي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر دار الكتب العلمية–بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر النمري، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

- حاشية السندي على النسائي لنور الدين بن عبدالهادي أبو الحسن السندي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، نشر دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٥هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، نشر دار الفكر، بيروت.
- سنن أبي داود، نشر دار الكتاب العربي - بيروت
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
- سنن الدارمي، تحقيق وتخريج الدارمي، نشر السيد عبدالله هاشم يماني، بالمدينة – السعودية.
- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، نشر مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى: ١٣٤٤ هـ.
- شبهات حول التكفير، للشيخ الدكتور ناصر العقل، (شريط مفرَّغ).
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، لهبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، نشر دار طيبة – الرياض: ١٤٠٢ هـ.
- شرح السنة، للبربهاري، تحقيق د. محمد سعيد سالم القحطاني، نشر دار ابن القيم – الدمام، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٣٩١هـ.

- شرح نواقض الإسلام للشيخ عبدالعزيز بن عبد الله آل الشيخ، (شريط).
- الشريعة، للإمام الآجري، تحقيق الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي، نشر دار الوطن–الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.
- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ.
- صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، للشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الفكر.
- فتنة التكفير للشيخ سعد الحصين، وهو مقال نشر في مجلة (الشريعة) بالأردن.
- فتنة الخوارج، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ[شريط مفرّغ].
- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، نشر المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لعبد الله بن أحمد المقدسي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، نشر الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ.
- متن القصيدة النونية لابن قيم الجوزية، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢: ١٤١٧ هـ.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية الحراني، تحقيق أنور الباز – عامر الجزار، نشر دار الوفاء، الطبعة الثالثة: ١٤٢٦ هـ.

- محاضرات في العقيدة والدعوة، للشيخ صالح الفوزان.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ.
- مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ.
- نصيحة أهل الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق عبد الكريم أحمد الوريكات، نشر مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ.
- وسائل أهل الباطل في تقرير باطلهم، للدكتور محمد بن عمر بازمول، نشر دار الاستقامة، مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.